

فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون،
أصحاب المعالي والسعادة الوزراء والنواب،
سعادة المدراء العامون،
ممثلو الاجهزة الامنية،
رؤساء الاجهزة القضائية والرقابية،
ممثلو المنظمات الدولية،
ممثلو الهيئات الاقتصادية المحلية والدولية،
سعادة السفراء،
ممثلو الجامعات المحلية والاجنبية،
حضرة الخبراء المحليين والدوليين،
رؤساء وأعضاء البلديات،
ممثلو الهيئات النسائية والمجتمع المدني،
موظفو الاعلام والاعلاميين،
السيدات والسادة،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله،

ها نحن نلتقي مجدداً في محطة جديدة من محطات مسارٍ بدأناه في أيار
من العام المنصرم في مؤتمر وطني أول أطلقنا عليه آنذاك اسم
"ارساء أسس متينة للتحويل الرقمي"، أعلنّا فيه التوصيات الأولية
لإرساء دعائم هذا المشروع الذي لا تخفى أهميته على أحدٍ منكم،

والذي ورد الالتزام به كوعدٍ في خطاب قسم فخامة رئيس الجمهورية وكبندٍ في البيان الوزاري لحكومة استعادة الثقة لدولة الرئيس سعد الحريري. وقلنا حينها أن كلاً من العهد والحكومة حريصان على تكريس قيمة الالتزام بالعهود والوعود التي تُطلق أمام الرأي العام اللبناني من أجل استعادة الثقة المفقودة بين المواطنين والسلطة في بلدنا الحبيب.

وسنعيد اليوم الوقوف عند الدوافع التي حثمت علينا المضي في تنفيذ هذا المشروع والنتائج والفرص المتأتية عنه على مختلف الصعد (المواطن، الدولة، الاصلاح، تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد امتداداً الى بيئة الأعمال والاقتصاد)، فضلاً عن التحديات التي تواجهه والمعوقات المرتبطة بالبنى التحتية الاخرى الضرورية لتنفيذ هذا المشروع بالإضافة الى العواقب التي سنواجهها في حال بقي واقع الادارة على ما هو عليه اليوم.

لا ينفصل الواقع الاداري في لبنان عن الواقع السياسي والاقتصادي، نحن في دولة نظامها يعاني من ازمات بنيوية ومن قلة ثقة المواطنين بالدولة وبالنظام الاقتصادي المتبع، الذي أوصلنا الى حدٍ حذرٍ معه فخامة رئيس الجمهورية من اضطرارنا الى الاستدانة للحفاظ على سعر صرف عملتنا. بدل أن نكون قادرين بواسطة الانتاج على حماية الليرة ورواتب اللبنانيين وقدرتهم الشرائية. وفي زمن عزّت فيه

الموارد، أصبح التعديل في بنية النظام الاقتصادي وتطوير وترشيق وترشيد آلية العمل الاداري وتخفيف أعبائها وجعلها أكثر شفافية وملاءمةً لتلبية حاجات المواطنين للخدمات الاساسية وتطلعاتهم وحقهم بالحصول عليها بأقلّ الأعباء والمشقات أصبح حاجةً ملحة. كلّ هذا يحتاج الى بنية تحتية من نوع آخر، بنية تحتية تواكب العصر الرقمي. بقاؤنا كدولة لبنانية في واقعنا الحالي يعني أن الهوة بيننا وبين ما يتجه اليه العالم اليوم بسرعة تتجاوز الخيال أحياناً، سنتسع يوماً بعد آخر، ونحن على أبواب الثورة الصناعية الرابعة.

والجدير ذكره الآن أن لبنان كدولة قد حقق 4.7% من طاقاته الرقمية Digital Potential بينما حقق اللبنانيون كأفراد مستويات أعلى بكثير متفوّقين بذلك على دولتهم. كما أود أن أشير الى أن موقع accenturestrategy نشر دراسة في العام 2016 ذكر فيها أن الاقتصاد الرقمي سيشكل نسبة 25% من الدخل القومي للدول بحلول العام 2020 وأن الدول التي لا تتوفر فيها البنى التحتية اللازمة للدخول الى هذا العالم ستصبح متخلفةً وغير قادرة على اللحاق بركب الاقتصاد العالمي.

بعد سنوات قليلة سيبدو الأمر كما لو أننا في كوكب لا صلة له بباقي دول العالم. نحتاج الى ثورة تقنية وادارية لمواكبة العصر ولبناء أحد مداميك الاقتصاد الحديث.

وهنا تكمن أهمية هذا المشروع الذي يشكّل البنية التحتية الناعمة الضرورية واللازمة لإيجاد نهج جديد معاصر فعّال لمعالجة ما ذكرناه من مشاكل وتحديات وللتمكن من ادارة كل مشاريع البنى التحتية الأخرى المأمول تنفيذها لإصلاح الادارة والأوضاع في مختلف القطاعات، في بيئة ادارية شفافة رشيقة وفعالة.

لكل هذه الاعتبارات كانت هذه الاستراتيجية التي ستحوّل الدولة بإداراتها ومؤسساتها المختلفة الى مؤسسة رقمية تكون فيها البرامج الرقمية في الادارات المختلفة قابلة للتواصل فيما بينها بدل أن تعمل كجزر متفرقة ومنعزلة كما هو الحال الآن، في عالم أصبح فيه لكل فعل بعدّ رقمي وتكنولوجيا المعلومات أصبحت ضرورية لأي نشاط ناجح، فعال ومؤثر خاصة في القطاع العام.

هنا أود أن أوضح وأشدد على أننا:

أولاً: لسنا بصدد شراء تكنولوجيا، إنما بصدد القيام بعملية جذرية للإصلاح الاداري تستخدم التحول الرقمي كأداة عصرية لاجتراح آليات وفتح آفاق واسعة أمام عمليات الإصلاح المزمع القيام بها.

ثانياً: ان المعلومات (Data) تُعتبر إحدى أكبر ثروات الحكومات الحديثة كما أنها تعتبر المادة الأولية في عصر الرقمية (كما هو حال النفط والغاز في الصناعات الأخرى) وعدم مقاربة المعلومات بما تحمله من امكانات للاقتصاد سيعتبر هدراً لهذه الثروة والفرص

المتأنية عنها كما أن الادارة الغير مدروسة والغير مُمنهجة والغير منظمة لهذه المعلومات ستؤدي الى: أولاً: خرق لخصوصيات المواطنين (Privacy) وثانياً: ولأمن الدولة.

وكما تعلمون فالأمن المعلوماتي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي والسيادة الوطنية، لذلك نحرص في هذه الاستراتيجية على مجموعة ضوابط ومعايير عالمية تراعي كل هذه الجوانب مع ما لها من انعكاس على الأمن القومي والسيادة الوطنية.

ثالثاً: وقد عملنا على اتباع نهج جديد في العمل وفي التعاطي مع مختلف الاطراف المعنيين بهذا المشروع:

أ- المواطن: نحرص على ان تكون العلاقة مع المواطن قائمة على التشاركية والتعاون والانفتاح وعلى جعل المواطن محوراً لعملية التحول الرقمي ووضعه في صلب الاهتمام واعطائه حق المبادرة والمشاركة عبر منصات رقمية يقوم من خلالها بعملية تفاعلية (Interactive) منظمة وهادفة مع الدولة، ما نقصده هنا ان المواطن سيصبح شريكاً في تصميم الخدمات من خلال عرض النسخة الاولية على المواطنين لفترة معينة من الزمن نتلقى خلالها تفاعل المواطنين وآراءهم وبعدها نعمل على تعديل النموذج الاولي بما يتلاءم مع حاجاتهم وآرائهم، وهذا نهج جديد للتعاطي مع

مواطنينا. واليوم ندعو اللبنانيين للاطلاع على النموذج الاولي للنافذة الموحدة لخدمات الدولة والمعلومات التي تخص المواطنين عبر Portal.gov.lb ويمكنهم الآن الدخول الى كل صفحات هذا الـPortal وتزويدنا بأرائهم واقتراحاتهم لتحسينه لنعمل بعدها على الانتقال الى المرحلة الثانية حيث يتم اكمال وتوسيع هذه المعلومات، على أمل أن نطلق قريباً موقع www.gov.lb ليكون نافذة المواطن على الدولة.

ان المشروع يعني، في ما يعنيه ايضاً، تمكين المواطنين من انجاز ما يريدونه من خدمات عبر شبكات الانترنت (End to End) في مسار متكامل من لحظة طلب الخدمة الى لحظة الحصول عليها.

- نحرص على ضرورة وضع الأسس لمراعاة الحفاظ على خصوصية المواطنين مع ضمان عدم الاساءة في استخدامها وعدم اعطائها لأي جهة الا من خلال آلية واضحة تضمن الحصول على موافقة المواطن.

ب- منهج التشاركية لا يقتصر على المواطن فقط انما بدأنا بوضع أسس للتشاركية مع كل الاطراف ذات الصلة سواء داخل الدولة او القطاع الخاص او المجتمع المدني والجامعات حيث أننا أنجزنا وضع برنامج لطلاب الجامعات (Internship Program)

لإعطاء الفرصة لهم بإجراء دورات داخل وزارة التنمية الإدارية للاطلاع على طريقة العمل والمشاكل التي نواجهها والحلول. هذا البرنامج بالإمكان تطبيقه في كل الوزارات الأخرى. هذا النهج الجديد سيتجلى أيضاً في:

ج- الوسائل المتبعة لتنفيذ هذا المشروع حيث أننا سنعمل وفق الأسس التالية:

- العمل وفق آليات المصادر المفتوحة (Open Source) بما يساعد على الاستفادة من الخبرات العالمية والتعلم من نجاحاتها واخفاقاتها وبكلفة أقل بكثير مما هو عليه الحال الآن.
- سيتم العمل على انشاء منصات موحدة (Common Digital Platforms) مثلاً سيكون هناك طريقة موحدة يتبعها المواطنون لاثبات الهوية الرقمية لهم (authentication)، طريقة موحدة للدفع وطريقة موحدة للاتصال بالمواطن... ، وهذا من شأنه أن يسهل التعامل مع المواطن ويعزز تجربته الرقمية ويحسن جودة الخدمات.

نتائج هذا المشروع على عمل الإدارات:

ان التحول الرقمي له انعكاسات ايجابية على عمل الموظفين بحيث أن الدولة المترابطة تجعل المعلومات (data) بمتناول أيديهم ما يجعل عملهم اكثر فعالية وشفافية وسرعة ما يؤدي

حتماً الى تطوير الادارة. ان المنصات الموحدة التي أشرت اليها سابقاً ستشكل باباً من أبواب ترشيد الانفاق ووقف الهدر في تنفيذ مشاريع المكننة وهذا ما هو غير حاصل الآن، إن امكانية انجاز الخدمات من أولها الى آخرها (end to end) رقمياً يوفر أعباءً مالية وادارية على الناس والدولة.

نحن نتحدث اليوم في الموازنة عن محاولة لتخفيض 20% من موازنة كل ادارة. والتكنولوجيا هي بمثابة مفتاح لانجازات اكثر بكلفة أقل من ذلك بكثير (make more for less) انجازات اكثر يعني خدمات اكثر بطريقة مرنة قابلة للتطور مع تطور حاجات المواطنين وكل ذلك بكلفة أقل. وقد تم اختبار هذه المعادلة بنجاح في العديد من الدول وتقول أجهزة التدقيق الدولية ان تكلفة العملية التجارية الالكترونية اقل بعشرين مرة من تلك التي نقوم بها عبر الهاتف، وأقل بستين مرة من الخدمات التي نقوم بها وجهاً لوجه.

أثر التحول الرقمي على بيئة الاعمال والاقتصاد:

هنا أود أن اذكر بما أشرت اليه في مطلع الكلمة بأن المعلومات تعتبر على ابواب الثورة الصناعية الرابعة الفيول او المادة الاولية الخام لهذا العصر الرقمي الحديث، هي ثروة تختزنها كل دولة في اداراتها (تماماً كما تختزن الارض النفط في جوفها) وهذه المعلومات يجب العمل على استخراجها وتنقيحها ووضعها ضمن كاتالوجات، ونشرها على

منصات مفتوحة (open data) (طبعاً نتكلم عن المعلومات التي لا علاقة لها بالأمن القومي) لتشكل البنية التحتية الناعمة لاقتصاد المعرفة (knowledge economy) عندها ستصبح متوفرة للدولة وللجامعات والشركات لتستعملها في صنع الخدمات وتقديمها رقمياً للمواطنين بشكل سريع وعملي وبأقل كلفة ممكنة. والا ستكون هذه المعلومات ثروة مهدورة.

ان هذا سيؤدي الى انشاء البنية التحتية الناعمة والبيئة المتكاملة (Eco System) للصناعة الرقمية (e-industry) ما يسهّل عمل الشركات الخاصة، وعلى رأسها الشركات الوطنية ومنها الناشئة الصغرى والمتوسطة ما يؤدي لاحقاً الى اقتصاد رقمي (e-economy) بعيداً عن احتكار الشركات الكبرى.

كل هذا سيحسن بيئة الاعمال ويشجع المستثمرين على العمل في لبنان في مختلف القطاعات.

وهذا بدوره سيؤدي ايضاً بصورة مباشرة وغير مباشرة الى خلق فرص عمل كثيرة لأبنائنا الذين لا خيار لهم بعد التخرج من الجامعات سوى الهجرة، وهنا تجدر الإشارة الى ان شباب لبنان يتمتع بالكثير من مقومات النجاح من مستوى أكاديمي عالٍ الى اتقان اللغات المتعددة وقدرات باهرة على الابتكار والابداع.

هذه المقاربة الجديدة للمعلومات (data) ستمكّن الحكومات من اتخاذ قرارات ورسم سياسات مبنية على حقائق موضوعية وعلمية مثبتة بالأرقام.

تأثير التحول الرقمي على مكافحة الفساد:

ان هذا المشروع:

أولاً: يعزز الشفافية في القطاع العام وقد أثبتت تجارب التحول الرقمي في العالم ان هذه الوسيلة تشكل عنصراً رادعاً للفساد، ثانياً: يؤمن بشكل تلقائي الآليات اللازمة لنقل قانون حق الحصول على المعلومات الى حيز التطبيق العملي والفعلي.

ان مشروع التحول الرقمي ككل المشاريع الاستراتيجية في لبنان يحتاج الى قرار سياسي داعم على أعلى المستويات ويحتاج لمشاريع أخرى مكّلة.

نحن نعيش في بلد يعاني من نقص حاد، ومن عدم استقرار في انتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها. والطاقة ليست مصباحاً منزلياً وحسب، بل هي عصب الصناعة، والمواصلات الحديثة، والاتصالات، والاتصالات أيضاً هي العمود الفقري والجهاز العصبي لأي مشروع رقمي.

أمام هذا الواقع لا بدّ أن يترافق مشروع التحول الرقمي مع مشروعين اثنين، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر: تأمين الاستقرار الدائم في

انتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها، واستكمال مشروع شبكة الألياف الضوئية، التي ستنتقل قطاع الاتصالات من حيث هو الآن الى مكان يجعله قابلاً لحمل مشاريع كبرى كمشروع التحول الرقمي. وهذا المشروع يحتاج أيضاً الى ورشة تشريعية تواكبه، تدعم الابتكار وتنتقل بمفهوم تطوير الادارة من مجرد مكننة العمليات الادارية الورقية المعمول عليها حالياً (لأننا رغم ما لدينا من مشاريع مكننة متفرقة ما زلنا دولة ورقية) الى وسائل رقمية مبتكرة وعصرية للأعمال الادارية.

وهنا لا بد من التوجه بالشكر الجزيل لدولة رئيس مجلس النواب على دعمه وتشجيعه الدائم للمضي قدماً بهذا المشروع رغم كل المعوقات وايماناً منه بأهمية هذا المشروع الذي أفرد له مكاناً خاصاً في الأجندة التشريعية ضمن البرنامج الانتخابي لكتلته النيابية.

من البديهي القول ان هذا المشروع لا يمكن أن يصبح واقعاً الا بالاعتماد على طاقات وموارد بشرية مبدعة داخل الدولة، من اجل ذلك يجب اعتماد قواعد ومحفّزات لجذب هذه الطاقات البشرية للعمل داخل القطاع العام ومساعدتها على بناء وتطوير مسار مهني (Career Path) موازٍ لفرص التنافس في القطاع الخاص.

كما وأنه لا بد من بناء قدرات عالية داخل القطاع العام تنتج رواداً (leaders) لبنانيين في المجال الرقمي والادارة، يدركون حساسية

وأهمية العمل الوطني الذي يقومون به ويدينون بالولاء لدولتهم، والاستثمار في القدرات الداخلية لم يعد من الكماليات واصبح ضرورة من ضرورات العصر الرقمي.

قد يُخيّل للبعض بأننا نحلم، ويسألون هل هناك أمل ولو ضئيل لتحقيق ذلك ونقول لهم نعم، نعم هناك أمل.

خلال هذين اليومين سنستمع الى تجارب دول بدأت من حيث بدأنا وأصبحت الآن دولاً رقمية بامتياز بعد بضع سنين فقط من العمل الجاد والدؤوب وفق استراتيجيات صحيحة وعلمية.

والشعب اللبناني الجبار المعطاء الصابر والمبدع قادر على تحويل هذا الحلم الى حقيقة اذا تضافرت الجهود والارادات العالية للتعاون والطّواعة للتغيير والتطوير. وهذا ما لمستته عند معظم مندوبي الوزارات والادارات الذين التقينا بهم مرات عديدة في اطار التحضير لهذه الاستراتيجية الوطنية، وعند جميع الفرقاء والجهات الاخرى المعنية بهذا المشروع والتي التقينا بها ايضاً خلال الفترة السابقة.

أيها الحضور الكريم ان هذه الاستراتيجية هي بكل ما للكلمة من معنى "صنع في لبنان".

يحدونا الامل بأن نلقى منكم كل الدعم المطلوب السياسي والمعنوي اللازم والملزم للجميع وعلى كل المستويات.

شكراً لكل الذين تعاونوا معنا لوضع هذه الاستراتيجية، لا سيما فريق وزارة التنمية الادارية الذي عمل على تحضير portal.gov.lb والدكتور علي عبدالله الذي عمل جاداً منذ شهور عديدة وليل نهار لاعداد هذه الاستراتيجية مسخراً لها كل خبراته الاكاديمية والعملية العالمية وعلاقاته مع الخبراء المحليين والدوليين، كما نشكر فريق البنك الدولي الذي عكف على مراجعة الاستراتيجية ووضع ملاحظاته عليها بعد ان كلفنا فخامة رئيس الجمهورية بعرضها عليهم، شكراً لكل من دعمنا، وبحب لكل من لم يدعمنا لأنه أعطانا الفرصة لندعوه الى مغادرة مساحة اليأس والتئيس ولنقول له بأن وجودنا هنا اليوم هو دليل على أن الاستسلام للأمر الواقع ليس قدراً وأن الارادات الصلبة كفيلة بترك أبواب الامل مشرّعة على المستقبل الافضل.

شكراً لدولة الرئيس الحريري على حضوره ودعمه لنا في بدء هذا المسار العام الماضي، والشكر الكبير لكم يا فخامة الرئيس، أنتم الذين أعطيتم برعايتكم لهذا المؤتمر وحضوركم لافتتاح أعماله دعماً سياسياً وبعداً وطنياً جامعاً. والسلام عليكم ورحمة الله.